يرتفع هذا العدد الى ١٠٠,٠٠٠ يهودي عام ١٩٨٧.

ان خطورة المستعمرات القائمة لا يكمن في عدد مستوطنيها الذين يشكلون حالياً ٥,٤٪ من سكان الضفة بل ايضاً في مشاركتهم والسيطرة على اكثر من ٢٠٪ من مجموع حصة المياه المخصصة لاستهلاك الضفة الغربية. بل أن معظم المياه التي تستهلكها هذه المستوطنات هي لاغراض زراعية. اذ يقوم الاستهلاك اليهودي في واد الاردن حالياً باستهلاك ٢٥ مليون متر مكعب من المياه لري (٢٠,٠٠٠ ـ ٣٠,٠٠٠) دونماً من الاراضي الزراعية. وهذه الكمية ستزداد في نهاية الثمانينات الى ٤٠ مليون متر مكعب لري ٤٠ ـ ٥٠ الف دونم. اي ما يفوق المساحة المستغلة حالياً من قبل المزارعين العرب في الاغوار وهي لا تزيد عن (٤٠,٠٠٠) دونم والتي يتوقع ان تنخفض الى مستوى (٣٥,٠٠٠) دونم اذا ما استمر فرض القيود على مصادر المياه.

لقد اصطحبت هذه التغييرات سلسلة من الممارسات على المؤسسات والهيئات العامة التي تمثلت في اضعاف اجهزتها الوطنية حتى لا تملك القدرة على العمل والانتاج. وقد انعكست هذه الاجراءات على معظم مؤسسات القطاع العام كما تمارس القيود ايضا تجاه المؤسسات المحلية من اهلية واجنبية بهدف اعاقة تحركها والحد من نشاطها قدر الامكان.

وعلى ضوء الواقع السائد كان للمساعدات الخارجية الواردة للاراضي المحتلة اهمية ملموسة في المساهمة في تنشيط العديد من القطاعات وتقديم الخدمات التي لم تحظى برعاية السلطة القائمة. فكانت اهمية هذه المساعدات انها مساعدات عربية تتم من خلال اللجنة المشتركة والمساعدات المرصودة من قبل المؤسسات الغير حكومية.

الدعم العربي:

انبثقت اللجنة المشتركة نتيجة قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٨ حيث تم تخصيص مبلغ (١٥٠) مليون دولار سنوياً لدعم صمود الشعب الفلسطيني. وعقدت اللجنة عدة اجتماعات استمرت حتى ١٩٨٣ تم خلالها تخصيص مبلغ ١٢٥،٥١٩،٢٩ ديناراً أي ما يعادل ٣٨٢,٩٥٦,١٧٠ دولار لجميع القطاعات في المناطق المحتلة. وكان ايراد اللجنة على النحو التالي:

عام ١٩٧٩ ـ ٧٧,١١٥,٢٤٠	دولار
عام ١٩٨٠ ـ ٨٤,١١٥,٢٤٧	دولار
عام ١٩٨١ ـ ٨٤,٩٧٧,٨١٥	دولار
عام ١٩٨٢ ـ ٥٩,٨٩١,٤٤٩	دولار
عام ١٩٨٣ ـ ٣٧,٦٠٩,٥٠٢	دولار
المجموع ٣٤٣,٧٠٩,٢٥٢	دولار
العجز ٣٩,٢٤٦,٩١٨	دولار
المخصص ٣٨٢,٩٥٦,١٧٠	دولار